

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦  
استعراض عام  
بقلم الأمين العام للأونكتاد



الأمم المتحدة

حظر  
يحظر الاتجار من محتويات هذا التقرير أو تلخيصها  
في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون  
قبل يوم 20 تموز/يوليه 2006، الساعة 17:00 بتوقيت غرينتش

---

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
جنيف

---

تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦

استعراض عام  
بقلم الأمين العام للأونكتاد



الأمم المتحدة  
نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦

UNCTAD/LDC/2006 (Overview)  
(A) GE.06-50747 0200606 060606

## ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وكل إشارة إلى الدولار (\$) تعني دولار الولايات المتحدة، و"المليار" يعني ألف مليون.

يمكن اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان، ولكن يرجى التنويه بذلك، والإشارة إلى رقم الوثيقة. كما ينبغي إيداع أمانة الأونكتاد نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه.

الاستعراض العام الوارد هنا يصدر أيضاً كجزء من الوثيقة المعنونة "تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦"، (UNCTAD/LDC/2006)، رقم المبيع (A.06.II.D.9).

UNCTAD/LDC/2006 (Overview)

يمكن الاطلاع على هذا الاستعراض أيضاً على الإنترنت  
بالإنكليزية والفرنسية، على العنوان التالي:  
<http://www.unctad.org>

## استعراض عام

المقصود بهذا التقرير هو أن يكون مرجعاً للمسؤولين عن رسم السياسات العامة في أقل البلدان نمواً ولشركائها في التنمية. ويركّز الجزء الأول من التقرير على الاتجاهات الاقتصادية الحديثة في أقل البلدان نمواً، وعلى ما تحرزه هذه البلدان من تقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الكمية لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، وهو البرنامج الذي أُنْفِق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عُقد في بروكسل في عام ٢٠٠١. ويركز الجزء الثاني من التقرير على مسألة تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. ويلخص هذا الاستعراض العام الحجج الأساسية المطروحة على صعيد السياسة العامة حيث يعرضها بإيجاز شديد للقارئ الذي لا يتوفر لديه متسع من الوقت، ثم يعرض الأدلة الأساسية التي تقوم عليها هذه الحجج.

### عرض موجز للحجج المطروحة على صعيد السياسة العامة

#### للقدرات الإنتاجية أهميتها

لقد حقق العديد من أقل البلدان نمواً، في السنوات الأخيرة، معدلات نمو اقتصادي أعلى مما سُجِّل في الماضي، بل إنهما حققت معدلات أعلى لنمو الصادرات. إلا أن ثمة شعوراً واسع الانتشار - ينعكس في الانشغال بضمان تحقيق نمو يكون في صالح الفقراء - بأن هذا النمو لا يؤدي فعلياً إلى الحد من الفقر وإلى تحسين أحوال رفاه الإنسان. ويضاف إلى ذلك أن استدامة هذا النمو المتسارع تُعتبر هشة لأنها تتوقف، إلى حد كبير، على أسعار السلع الأساسية، بما فيها أسعار النفط، وعلى الاتجاهات في التمويل الخارجي، والأفضليات الممنوحة للصادرات من السلع المصنّعة، وأحوال الطقس والمناخ. وفي أواخر السبعينات وفي الثمانينات، شهد العديد من أقل البلدان نمواً انهيارات في معدلات النمو أفضت إلى فقدان المكاسب التي تحققت نتيجة لطفرات النمو السابقة، وتظل هذه البلدان عرضة لحدوث مثل هذه الانهيارات مرة أخرى.

وتشكل تنمية القدرات الإنتاجية العامل الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد في أقل البلدان نمواً. فمن خلال تنمية القدرات الإنتاجية، سوف يكون بمقدور أقل البلدان نمواً أن تعتمد، على نحو متزايد، على تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل نموها الاقتصادي، والحد من اعتمادها على المعونة، واجتذاب ذلك النوع من التدفقات

الرأسمالية الخاصة التي يمكن أن تدعم عملية تنميتها. ومن خلال تنمية القدرات الإنتاجية أيضاً، سوف يكون بمقدور هذه البلدان أن تتنافس في الأسواق الدولية للسلع والخدمات التي تتجاوز نطاق السلع الأولية والتي لا تعتمد على توفر أفضليات خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق.

كما أن تنمية القدرات الإنتاجية تشكل العامل الأساسي للحد من الفقر الواسع الانتشار في أقل البلدان نمواً. فعلى الرغم من أن تحويلات المعونة إلى هذه البلدان تُستخدم على نحو متزايد من أجل التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية، فليس من الممكن الحد من الفقر بقدر كبير وعلى نحو مستمر من خلال هذا التعبير عن التضامن الدولي فحسب، بل إن ذلك يتطلب أيضاً خلق الثروة في أقل البلدان نمواً وتنمية قدراتها الإنتاجية المحلية بطريقة تفضي إلى زيادة فرص العمالة المنتجة.

وسوف تكون تنمية القدرات الإنتاجية مهمة بصفة خاصة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة لأن أقل البلدان نمواً تمر بفترة انتقالية بالغة الأهمية تواجه فيها تحدياً مزدوجاً يتمثل أولاً في التزايد المطرد في أعداد الناس الذين يبحثون عن فرص عمل خارج قطاع الزراعة وتسارع عملية التحول الحضري. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة، سوف يكون العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠ أول عقد يُتوقع فيه أن يكون نمو السكان النشيطين اقتصادياً خارج قطاع الزراعة أكبر من نمو السكان النشيطين اقتصادياً ضمن هذا القطاع. وهذا الانتقال سوف يؤثر على أكثر من نصف أقل البلدان نمواً خلال العقد، بل إنه سوف يكون أكثر تأثيراً خلال العقد ٢٠١٠-٢٠٢٠. أما التحدي الثاني فهو أنه يجب على أقل البلدان نمواً أن تدير هذه العملية الانتقالية في سياق اقتصاد مفتوح. وكما أوضح في تقارير سابقة بشأن أقل البلدان نمواً، فإنه ليس هناك في الوقت الحالي سوى عدد قليل جداً من أقل البلدان نمواً التي تعتمد أنظمة تجارية تقييدية. كما أن معظم هذه البلدان قد قامت بتحرير تجارتها على نحو سريع وواسع النطاق، ولكن هيكلها الإنتاجية والتجارية القائمة لا تتيح سوى فرص محدودة جداً في عالم يسير بسرعة على طريق العولمة ويتجه نحو إنتاج منتجات جديدة تقوم على الاستخدام الكثيف للمعرفة مع ما يقترن بذلك من ضرورة استيفاء شروط الدخول إلى الأسواق. وفي الوقت نفسه، أخذ الانفتاح السريع في القطاعات التقليدية يُعرض المنتجين الحاليين لدرجة من المنافسة العالمية لم يسبق لها مثيل. والاستفادة من الإنجازات التكنولوجية الحديثة تتطلب المضي قدماً في اتجاه بلوغ بل وتجاوز عتبات

مختلفة لرأس المال البشري وأنشطة البحث والتطوير والممارسة الإدارية، وهو ما لا يتوفر لدى معظم اقتصادات أقل البلدان نمواً القدر اللازم من الموارد للقيام به. والمنطق الصارم المتمثل في الصلة السببية التراكمية يهدد بدفع أقل البلدان نمواً أكثر فأكثر إلى الوراء.

وإذا لم تتوسع فرص العمالة المنتجة بدرجة تكفي لاستيعاب قوة العمل المتنامية في أقل البلدان نمواً - في الأنشطة غير الزراعية وكذلك ضمن قطاع الزراعة - فسوف تكون هناك ضغوط متزايدة في اتجاه الهجرة الدولية من أقل البلدان نمواً، وسوف يستمر انتشار الفقر المدقع بمستوياته المرتفعة. كما أن تنمية القدرات الإنتاجية ضرورية أيضاً لتأمين الأساس المالي للحكم الرشيد ولضمان السيادة الفعلية. فبدون تنمية القدرات الإنتاجية، سوف يواجه عدد متزايد من أقل البلدان نمواً حالات طوارئ إنسانية متكررة ومعقدة.

### ينبغي أن تدخل القدرات الإنتاجية في صلب سياسات التنمية والحد من الفقر

لقد أصبح من المعترف به على نطاق واسع أن العالم النامي لا يحتاج فقط إلى تعريفات جمركية مخفضة أو إلى تحسين شروط الدخول إلى الأسواق، بل إنه يحتاج أيضاً إلى تعزيز قدرات العرض من أجل الاستفادة من أوضاع الاقتصاد العالمي المفتوح عن طريق إنتاج سلع وخدمات تنافسية والاتجار بها. وهناك مبادرات دولية جديدة مطروحة للنقاش، مثل مبادرة "المعونة من أجل التجارة"، تُسلّم بأنه بدون القدرات الإنتاجية لن يكون هناك سوى القليل مما يمكن الاتجار به، وأن هذه القدرات لن تنشأ بصورة تلقائية عن عمل قوى السوق وحدها وإنما أيضاً عن التفاعل بين أنشطة تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، والسياسات العامة، والعمل الدولي. وبقدر ما تفضي مبادرة "المعونة من أجل التجارة" إلى زيادة المعونة الموجهة نحو أغراض منها تنمية قدرات عرض الصادرات، فإن هذه المبادرة ستشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

إلا أن السياسات الوطنية والدولية، بصورة عامة، لا تتصدى على نحو وافٍ للتحدي المتمثل في تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. فثمة حاجة إلى تحول في الإطار المفاهيمي يُدخل تنمية القدرات الإنتاجية في صلب السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً.

و تُعرَّف القدرات الإنتاجية في هذا التقرير بأنها الموارد الإنتاجية، وقدرات تنظيم المشاريع وروابط الإنتاج التي تحدد، مجتمعة، قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكّنه من النمو والتطور. وما هو مهم، بالنسبة للسلع والخدمات القابلة للتداول التجاري، هو توفر القدرة على إنتاج منتجات قادرة على المنافسة دولياً. والقدرات الإنتاجية تنمو ضمن بلد ما من خلال ثلاث عمليات مترابطة ترابطاً وثيقاً: تراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، والتغيير الهيكلي. وتمثل عملية تراكم رأس المال في الاحتفاظ بأرصدة من رأس المال الطبيعي والبشري والمادي وزيادتها من خلال الاستثمار. وتحقيق التقدم التكنولوجي هو عملية تتمثل في استحداث سلع وخدمات جديدة، واستخدام طرائق ومعدات أو مهارات جديدة أو محسّنة من أجل إنتاج السلع والخدمات، واعتماد أشكال جديدة ومحسنة لتنظيم الإنتاج من خلال الابتكار. أما التغيير الهيكلي فيتمثل في التغير في تكوين الإنتاج ضمن القطاعات، ونمط الروابط ضمن القطاعات وفيما بينها، ونمط الروابط فيما بين المؤسسات. وهذا التغير كثيراً ما يحدث من خلال الاستثمار والابتكار. ويؤثر هيكل الإنتاج الناشئ، بدوره، في إمكانات زيادة الاستثمار والابتكار.

وإن إدخال مسألة القدرات الإنتاجية في صلب سياسات التنمية والحد من الفقر يعني التركيز على تعزيز تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي والتغيير الهيكلي في أقل البلدان نمواً. وينبغي للسياسات الوطنية والدولية أن تسعى إلى إطلاق وإدامة "حلقة إيجابية" تؤدي فيها تنمية القدرات الإنتاجية إلى تعزيز نمو الطلب بينما يؤدي نمو الطلب إلى تعزيز تنمية القدرات الإنتاجية. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تفضي إلى زيادة فرص العمالة المنتجة من أجل ضمان الحد من الفقر.

### تنمية القدرات الإنتاجية تتطلب توجهات جديدة على صعيد السياسة العامة

إن هذا التحول في الإطار المفاهيمي ليس أمراً جديداً، ولكنه يمثل توجهاً جديداً على صعيد السياسة العامة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، رغم أن تنمية القدرات الإنتاجية تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً. وهو ينطوي على الأخذ بنهج موجه نحو الإنتاج - والعمالة - للحد من الفقر ويشتمل، بدلاً من أن يركز تركيزاً ضيقاً، على زيادة إنفاق القطاع الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية البشرية. كما أنه ينطوي على الأخذ بنهج إزاء التجارة موجه

نحو التنمية بدلاً من نهج للتنمية موجه نحو التجارة. فالأخذ بنهج لتنمية القدرات البشرية يركز على التجارة فحسب لن يكون كافياً لتحقيق النمو المطرد والشامل في أقل البلدان نمواً.

كما أن من شأن هذا التحول في الإطار المفاهيمي أن يعزز الجهود الراهنة الرامية إلى تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً - مثل الجهود المبذولة في سياق السياسات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار في هذه البلدان - من خلال:

- السياسات الاقتصادية الكلية الموجهة نحو تعزيز النمو والاستثمار والعمالة؛
- الأخذ بنهج متعدد المستويات لا يسعى إلى إنشاء المؤسسات الإطارية وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية فحسب بل يشمل أيضاً سياسات ترمي إلى تغيير هياكل الإنتاج والمؤسسات على المستوى الوسيط، فضلاً عن القدرات والحوافز على المستوى الجزئي؛
- الأخذ بنهج فعال لتشجيع تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة؛
- اتباع نهج استراتيجي إزاء تحقيق الاندماج العالمي تراعي فيه سرعة ودرجة عملية التحرير في مختلف المجالات الاقتصادية هدف تنمية القدرات الإنتاجية.

وينبغي للسياسات الوطنية والدولية الرامية إلى تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً أن تدرج ضمن الأولويات تخفيف حدة القيود الرئيسية التي تواجه عمليات تراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، والتغيير الهيكلي. وينبغي أن يتم تحديد هذه القيود الرئيسية على أساس تناول حالة كل بلد على حدة. ومن النتائج التي تترتب على اقتران نقص الطلب المحلي من جهة، بضعف القدرات والبنى التحتية والمؤسسات اللازمة للتنافس على المستوى الدولي، من جهة ثانية، أن الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع مستخدمة استخداماً ناقصاً في أقل البلدان نمواً وذلك بسبب نقص الطلب وأوجه الضعف الهيكلي. وهناك عمالة فائضة وقدرات كامنة غير مستخدمة في مجال تنظيم المشاريع، ومعارف تقليدية غير مستغلة ومنافذ لتصريف الفائض من خلال التصدير، وموارد طبيعية غير مستكشفة. وبالتالي فإن السياسة العامة ينبغي أن تكون

موجهة نحو تحقيق هذه الإمكانيات غير المستغلة. وعلى حد تعبير ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) فإن "التنمية لا تتوقف على إيجاد التوليفات المثلى بين موارد وعوامل إنتاج معينة بقدر ما تتوقف على إبراز الموارد والقدرات الكامنة أو المشتتة أو المستخدمة استخداماً سيئاً ثم تسخيرها لأغراض التنمية".

فضمن أقل البلدان نمواً، تتطلب زيادة الإنتاجية والعمالة من أجل تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل الأخذ باستراتيجية مزدوجة تتمثل في الاستثمار في القطاعات ذات الدينامية المتزايدة، مع العمل في الوقت نفسه على بناء القدرات في القطاعات التي تُستخدم فيها أغلبية العمالة. فالأخذ باستراتيجية تقتصر على الاستثمار في القطاعات الدينامية في سياق المحاولات الرامية إلى تحقيق "قفزة سريعة" قد لا يكون كافياً للحد من الفقر، وهذا يرجع أساساً إلى أن القطاعات الأسرع نمواً قد لا تكون، في أحيان كثيرة، هي تلك القطاعات التي تعمل فيها أغلبية الفقراء، وقد تتطلب توفر مستويات من المهارات والتدريب لا يمتلكها الفقراء. وبالتالي فإن التحدي يتمثل في تعزيز تأثير القطاعات المتزايدة الدينامية ضمن الاقتصاد مع ترسيخ روابطها بسائر قطاعات الاقتصاد - أي القطاعات التي تكون فيها أغلبية الفقراء مستخدمة استخداماً ناقصاً. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان ضمان تزويد الفقراء بالمهارات والتدريب من أجل استيعاب اليد العاملة في هذه المجالات المتنامية من الاقتصاد.

والنهج الأكثر فعالية هو ذلك النهج الذي يدعم ويحفز الاستثمارات المتزامنة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، على امتداد سلسلة القيمة في القطاعات الواعدة، فضلاً عن ترويج الصادرات بما في ذلك، بصفة خاصة، زيادة القيمة المضافة المحلية للموارد الطبيعية الوفيرة. وينبغي أن ينصب التركيز على حفز النمو من خلال الاستثمار وتعزيز روابط الإنتاج، والسعي إلى دعم عملية نمو اقتصادي تفاعلية من خلال الترابط الدينامي بين القطاعات الأولى والثاني والثالث. كما أن روابط النمو الزراعي التي تشتمل على "حلقة إيجابية" تؤدي فيها محفزات الطلب الناشئة عن النمو الزراعي إلى خلق الاستثمار والقدرة على تنظيم المشاريع والعمالة في الأنشطة غير الزراعية، وبخاصة أنشطة إنتاج المنتجات غير القابلة للتداول التجاري، يُحتمل أن تكون منطبقة في العديد من أقل البلدان نمواً، وهي تدخل في صلب الجهود الرامية إلى إرساء عملية تنمية أكثر شمولاً تدعم تحقيق الحد من الفقر على نحو مستدام.

والحد من الفقر يمكن أن يتحقق بسرعة إذا كانت السياسة العامة تحفز وتدعم "حلقة إيجابية" تؤدي فيها تنمية القدرات الإنتاجية إلى تعزيز نمو الطلب بينما يؤدي نمو الطلب بدوره إلى تعزيز تنمية القدرات الإنتاجية، ويحدث في إطارها تحول في الهياكل الإنتاجية في اتجاه نظم الإنتاج الأكثر كثافة في استخدام المهارات والتكنولوجيا، بما يتوافق مع الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى ومع النمو القوي في الإنتاجية. وهذا يتطلب بناء "حلقة إيجابية" تشمل على زيادة المدخرات والاستثمار والصادرات من خلال تضافر عمل قوى السوق والإجراءات العامة. وهذا يعني حشد طاقات قطاع المؤسسات وتدعيمه وتحويله من قطاع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى قطاع مؤسسات أكبر تكون قادرة على المنافسة على المستوى العالمي، مع تنوع هياكلها التصديرية وإنشاء شبكة مكثفة من الروابط عبر الشركات والمزارع في القطاعات الريفية والقطاعات غير الريفية وفيما بينها. وسوف يتركز قدر كبير من الجهود على تعزيز دور المؤسسات المحلية. إلا أنه يمكن للشركات الأجنبية (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من القنوات) أن تشكل عاملاً مفيداً في هذه العملية شريطة أن يتم تحقيق فوائد من خلال التعلم وأن تترتب على ذلك آثار إيجابية غير مباشرة - مع إمكانية خفض التكاليف المحتملة.

وهذه العملية تتطلب إقامة توازن أفضل بين مصادر النمو المحلية والدولية. وتشكل زيادة الصادرات وتنويعها جزءاً لا غنى عنه من هذه الاستراتيجية. إلا أن التشديد الحصري على الصادرات بدلاً من الطلب المحلي، أو العكس بالعكس، أو على تنمية القدرات الإنتاجية في مجال السلع القابلة للتداول التجاري بدلاً من السلع غير القابلة للتداول التجاري، أو العكس بالعكس، هو أمر يُحتمل أن يأتي بنتائج عكسية. فلكليهما أهميته بالنسبة لتحقيق النمو والحد من الفقر. فزيادة الطلب المحلي تنشأ أيضاً عن زيادة الدخل والحد من الفقر، وهذا يؤدي بدوره إلى بناء "آلية تغذية مرتدة" أخرى تدعم القوة الدافعة للنمو، مع اتساع فرص العمالة المنتجة.

ولا يمكن لعملية التحول الاقتصادي أن تحدث إلا إذا كان هناك إطار تمكيني على صعيد السياسة العامة يفضي إلى تراكم رأس المال والتغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي. وهذا لا يتطلب عملية إعادة تقييم للسياسات الوطنية والدولية الراهنة فحسب، بل إنه يتطلب أيضاً بناء المؤسسات الضرورية، وبخاصة قطاع المؤسسات (الشركات) الخاصة والنظم المالية ونظم المعرفة. وبالإضافة إلى الحاجة للاستثمار

وتحسين البنى التحتية المادية، ينبغي إنشاء أو تدعيم الفعاليات الاقتصادية نفسها (الشركات)، وحشد طاقات تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، وإحياء المعارف التقليدية غير المستغلة بالكامل، كما ينبغي خلق فرص العمالة المنتجة لاستيعاب اليد العاملة المستخدمة استخداماً ناقصاً.

وعلى المستوى الوطني، ثمة حاجة لاستراتيجيات للحد من الفقر تكون أكثر توجهاً نحو التنمية وفقاً لما ذهب إليه آخر تقريرين من تقارير أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجيات على تنمية القدرات الإنتاجية بطريقة تفضي إلى خلق فرص للعمالة المنتجة. ولكن أية استراتيجية وطنية جيدة للحد من الفقر لا يمكن أن تكون فعالة بالكامل في ظل بيئة دولية مناوئة، بل ينبغي أن تعزز أيضاً بتدابير دعم دولية مناسبة. وثمة زيادة في مستوى المعونة المقدمة، وهناك ما يشير إلى أن هذا الاتجاه سوف يتواصل. إلا أنه مع تزايد تدفقات المعونة الواردة، من المهم أن يتحول تكوين هذه المعونة مرة أخرى نحو تنمية القدرات الإنتاجية. ومن المؤكد أن زيادة المعونة لأغراض دعم البنى التحتية المادية - النقل والاتصالات والطاقة - يشكل جزءاً من هذه العملية. ولكنه من الضروري أيضاً المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، والعمل بصفة خاصة على تعزيز قطاعات الإنتاج وروابطه، وكذلك دعم تنمية المشاريع وتحسين النظم المالية ونظم المعرفة المحلية. ويلزم اتخاذ تدابير دعم دولية جديدة من شأنها أن تعزز تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

## الاتجاهات الاقتصادية الحديثة والتقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

### الاتجاهات الاقتصادية الحديثة

لقد سجل متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً كمجموعة في عام ٢٠٠٤ أعلى مستوياته على مدى عقدين. وقد تجلّى ذلك في المستويات القياسية لصادرات السلع وكذلك المستويات القياسية للتدفقات الرأسمالية الواردة، ولا سيما في شكل هبات واستثمار أجنبي مباشر. وكان أداء معظم البلدان المصدرة للنفط ضمن أقل البلدان نمواً أداءً جيداً بصفة خاصة، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٤ على وجه الخصوص. ولكن هذا الأداء الاقتصادي الجيد لم يقتصر على هذه البلدان وحدها. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

٦ في المائة أو أكثر في ١٥ بلداً من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٤، منها ١١ بلداً غير مصدرة للنفط.

وفي سياق أداء النمو الإجمالي هذا، تواصل الاتجاه نحو تزايد التباعد فيما بين أقل البلدان نمواً الذي ظهر في البداية في أوائل فترة التسعينات. فقد ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما هو أو انخفض في عام ٢٠٠٤ في ١٥ بلداً من أقل البلدان نمواً التي تتوفر بصدها بيانات في هذا الشأن وعددها ٤٦ بلداً.

وهذا التباعد يتصل جزئياً باختلاف إمكانيات الوصول إلى التمويل الخارجي. فقد كان هناك تركيز شديد في كل من عنصر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وعنصر هبات المساعدة الإنمائية الرسمية، وهما العنصران الرئيسيان لطفرة الزيادة في التدفقات الرأسمالية الواردة. فهناك عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً قد استأثرت بما نسبته ٨٤ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام ٢٠٠٤. ومن الناحية الإسمية، تضاعفت المعونة فعلياً بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤. ولكن أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد استأثرتا بما نسبته ٣٠ في المائة من هذه الزيادة. وفي حالة البلدان الأخرى، كانت الزيادة الإسمية في المعونة أقل بكثير. فالواقع أن مستويات هذه المعونة قد بقيت كما هي أو انخفضت بالأرقام الحقيقية في قرابة نصف أقل البلدان نمواً خلال الفترة نفسها، بما في ذلك في تسعة بلدان من البلدان الجزرية العشرة ضمن أقل البلدان نمواً.

وثمة مسألة أخرى مثيرة للاهتمام تتمثل في مدى استدامة الأداء الاقتصادي الذي سُجل مؤخراً. فنسبة المدخرات المحلية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي بالفعل أدنى بكثير مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى، قد انخفضت فعلياً من ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٠٤. وخلال تلك الفترة، تزايد اعتماد أقل البلدان نمواً على مدخراتها من التمويل الخارجي من أجل تمويل عملية تكوين رأس المال. كما أن العديد من أقل البلدان نمواً تعاني من وضع هش بصفة خاصة لأنها مستوردة صافية للمنتجات الغذائية والنفط. ومن شأن الزيادات في الأسعار في هذه القطاعات أن تؤدي إلى تدهور كبير في العجز التجاري المستمر لهذه البلدان. والآثار المترتبة على الارتفاع الشديد الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً لا توضحها بيانات السنوات التي تتوفر بصدها بيانات في هذا الشأن.

وإن مدى استدامة أداء النمو الذي سُجِّل مؤخراً سوف يتوقف، بصفة خاصة، على مدى توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة والإضافية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نحو الاستثمار الإنتاجي الخاص العام، وعلى مدى دعمها لزيادة المدخرات المحلية والتغيير الهيكلي والارتقاء بمستوى القدرات الإنتاجية وتنويعها. ومن المؤسف أن نسبة كبيرة من الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إنما تعزى إلى تخفيف أعباء الديون وتقديم المساعدة الطارئة للذين يشكّلان مجتمعين ما نسبته ٣٥ في المائة من مجموع مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٣ و٢٧ في المائة من هذه المدفوعات في عام ٢٠٠٤. وتظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجهة نحو استغلال قطاعات الصناعة الاستخراجية. ولا يزال رصيد الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً يتزايد على الرغم من التدابير الرئيسية المتخذة من أجل تخفيف أعباء الديون. ففي عام ٢٠٠٣، بلغت مدفوعات الفائدة وتحويلات الأرباح ما يعادل قرابة ٦٠ في المائة من قيمة الهبات المتلقاة (باستثناء التعاون التقني).

وأخيراً، فإن النمو الاقتصادي لن يكون مستداماً إلا إذا كان نمواً يفضي إلى تحسينات في أحوال الرفاه الاجتماعي تكون شاملة اجتماعياً. فنتائج النمو الاقتصادي التي تنشأ الآن هي نتائج متفاوتة تماماً في هذا الصدد (انظر أدناه).

### التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

إن أهم سمة من سمات التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠١ تتمثل في مشاركة الشركاء في التنمية مشاركة أقوى بكثير مما كان عليه الحال في فترة التسعينات فيما يتعلق بتقديم المعونة وتخفيف أعباء الديون وإتاحة الوصول إلى الأسواق. فخلال فترة التسعينات، أجرى العديد من أقل البلدان نمواً إصلاحات اقتصادية هامة وبعيدة المدى، بما في ذلك تحرير التجارة على نطاق واسع، والتحرير المالي، والخصخصة. ولكن المعونة انخفضت بنسبة ٤٥ في المائة من حيث النصيب الحقيقي للفرد بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٨. إلا أن هذا الاتجاه قد انعكس الآن، كما لوحظ أعلاه، حيث تضاعفت تدفقات المعونة الواردة، من حيث قيمتها الاسمية، منذ عام ١٩٩٩. كما تم إحراز تقدم هام على صعيد تخفيف أعباء ديون بعض أقل البلدان نمواً. كما أن هذه الجهود الرامية إلى زيادة التمويل الإنمائي لصالح أقل البلدان نمواً قد استُكملت بمبادرات جديدة

للتحرك في اتجاه تحقيق هدف إتاحة وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس إعفائها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص. كما أحرز تقدم هام في اتجاه إزالة الشروط المرتبطة بتقديم المعونة.

وهذه الاتجاهات الإيجابية مشجعة. إلا أن تدفقات المعونة الواردة لم تصل بعد إلى مستويات تتناسب مع المستويات المستهدفة لنسبة المعونة إلى الدخل القومي الإجمالي المحددة في برنامج العمل. ويضاف إلى ذلك أن الطفرة التي سُجِّلت مؤخراً في المعونة قد نشأت عن هبات إلغاء الديون وهبات المساعدة الطارئة. كما أن نسبة كبيرة من الزيادة في المعونة المقدمة قد تركزت في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى عام ٢٠٠٤، أدت الزيادة في المعونة أيضاً إلى تعزيز الاتجاه بعيداً عن البنى التحتية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية ونحو القطاعات الاجتماعية. وعلى الرغم من تخفيف أعباء ديون بعض البلدان، فإن أعباء الديون الإجمالية لأقل البلدان نمواً لا تزال تتزايد. ويضاف إلى ذلك أنه بالرغم من المبادرات الخاصة المتخذة لإتاحة الوصول إلى الأسواق، فإن نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة من أقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية، قد انخفضت فعلياً من ٧٧ في المائة إلى ٧٢ في المائة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٣ إذا استُبعدت الواردات من النفط والأسلحة.

وتبلغ معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار مستويات أعلى مما كانت عليه في فترة التسعينات في العديد من أقل البلدان نمواً. ولكن ستة بلدان فقط من بين أقل البلدان نمواً التي تتوفر بصدها بيانات في هذا الشأن وعددها ٤٦ بلداً قد بلغت أو تجاوزت معدل النمو المستهدف في برنامج العمل وقدره ٧ في المائة في السنة بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٤. وهناك عشرة بلدان من بين أقل البلدان نمواً التي تتوفر بصدها بيانات في هذا المجال وعددها ٣٩ بلداً قد بلغت مستوى الاستثمار المستهدف وقدره ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤.

وهناك ثمانية عشر بلداً من بين أقل البلدان نمواً التي تتوفر بصدها بيانات وعددها ٤٦ بلداً لم تتمكن من تحقيق معدلات نمو بالنسبة للفرد تزيد عن ١,٠ في المائة في السنة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، وهو معدل أدنى بكثير من المعدل الذي يلزم تحقيقه لكي يكون له أثر جدي في التصدي لحالة الفقر المدقع التي يعيش فيها نحو نصف أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية البشرية متفاوتة إلى حد كبير. فما يحرز من تقدم في أبعاد التنمية البشرية التي تتأثر على

نحو مباشر بكمية ونوعية الخدمات العامة (ولا سيما التعليم والمساواة بين الجنسين والوصول إلى موارد المياه) يفوق التقدم المحرز فيما يتعلق بتلك الأبعاد التي هي نتيجة كل من الخدمات العامة ومستويات دخل الأسر (الجوع ووفيات الأطفال).

وأخيراً، فإن استدامة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نمواً سوف تستوقف في النهاية على بناء وتعزيز قاعدتها الإنتاجية بحيث يمكنها أن تعتمد اعتماداً متزايداً على تعبئة الموارد المحلية ومصادر التمويل الخارجي الخاصة بدلاً من الرسمية، وبحيث يمكنها أن تتنافس في الأسواق الدولية دون أن تتوفر لها أفضليات خاصة فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق. ومما يتسم بالحكمة أن الأهداف المحددة في برنامج العمل هي أوسع نطاقاً من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ إنها تشدد على أهمية تنمية القدرات الإنتاجية. غير أن الموارد الخارجية المتزايدة التي يوفرها الشركاء في التنمية لن تتحول إلى تقدم اقتصادي واجتماعي مطرد إلا إذا ظل التمويل الإنمائي لصالح أقل البلدان نمواً يتزايد على نحو فعال، على أن يُكَمَّل بتدابير أكثر فعالية لتنمية التجارة ويُربط بالجهود الرامية إلى تنمية القدرات الإنتاجية المحلية.

## تنمية القدرات الإنتاجية: الاستنتاجات الرئيسية والتحليل

### النمو المحتمل مقابل النمو الفعلي

إن لدى أقل البلدان نمواً إمكانات لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية جداً وللحد من الفقر بسرعة إذا ما تم تخفيف حدة القيود التي تواجه تنمية قدراتها الإنتاجية. وهذا ما يثبته التقرير بالاستناد إلى إطار تحليلي وتقديرات عملية لمدى السرعة التي يمكن لأقل البلدان نمواً أن تنمو بها خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٥ إذا ما تمت تنمية قدراتها الإنتاجية. ويبين التحليل أن معدل النمو المستهدف الذي يزيد عن ٧ في المائة والذي يشكل جزءاً من برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، هو معدل يمكن تحقيقه. ولكن ذلك يقوم على أساس سيناريو تحقيق نمو سريع للتعويض عمّات واللاحق بالركب يشتمل على الاستخدام الكامل لقوة العمل، مع استغلال مختلف المصادر المحتملة لنمو إنتاجية العمل، المتاحة لجميع البلدان الفقيرة. وهذا يتطلب، بصفة خاصة، تغييراً هيكلياً لإتاحة زيادة عوائد وفورات الحجم والوفورات الخارجية، وتحقيق تراكم رأس المال البشري بمعدل أسرع، فضلاً عن حيازة التكنولوجيات المستخدمة بالفعل في بلدان أخرى واستيعابها على نحو أسرع.

ولن يكون تحقيق سيناريو النمو السريع هذا ممكناً دون حدوث زيادة كبيرة في معدلات الاستثمار. وهذه يجب أن تمول من خلال تحقيق زيادات كبيرة في المدخرات المحلية أو في تدفقات الموارد الخارجية الواردة أو من خلال الجمع بين الاثنتين بطريقة ما. كما أن النمو المتسارع للصادرات سوف يكون ضرورياً من أجل دفع التكاليف المتزايدة للواردات التي سوف تلزم لتحقيق نمو اقتصادي أسرع. وسوف تكون هناك أيضاً حاجة لبذل المزيد من الجهود التكنولوجية لحيازة واستخدام التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في بلدان أخرى. ولن يتحقق مسار نمو إنتاجية العمالة الكاملة إلا إذا كانت هناك حوافز قوية في جانب الطلب من أجل تشجيع الاستثمار. وبالتالي فإن تحقيق معدلات النمو المحتملة لن يكون ممكناً إلا إذا تمت معالجة القيود الرئيسية التي تحد من تنمية القدرات الإنتاجية.

وبالنظر إلى أن هذه القيود قوية جداً في أقل البلدان نمواً، فإن معدلات النمو الفعلية التي حققتها أقل البلدان نمواً كانت أدنى بكثير من معدلات النمو المحتملة هذه. ويتسبب من خلال إلقاء نظرة بعيدة المدى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغ ٠,٧٢ في المائة في السنة فقط بالنسبة لمجموعة أقل البلدان نمواً ككل خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً التي تتوفر بصدها بيانات في هذا الشأن وعددها ٤١ بلداً، سجل ١٧ بلداً، في المتوسط، معدلات نمو سنوية سلبية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى هذه الفترة ولم تسجل سوى تسعة بلدان معدلات نمو سنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز في متوسطها ٢,١٥ في المائة في السنة على مدى الفترة نفسها، وهو معدل كان كافياً لجعل دخل الفرد فيها يتقارب مع دخل الفرد في البلدان ذات الدخل المرتفع ضمن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ومن المؤكد أن تحسن أداء النمو الذي سُجل مؤخراً في بعض أقل البلدان نمواً كما لوحظ أعلاه يمثل تطوراً مشجعاً. إلا أن تحليلاً أدق للتغيرات التي طرأت من سنة إلى سنة في أقل البلدان نمواً يبين أن العديد من هذه البلدان قد شهدت، تاريخياً، فترات قصيرة من النمو السريع ولكن هذه الفترات أعقبتها أزمات اقتصادية انطوت في أحيان كثيرة على تكبد خسائر فادحة في الناتج ثم حالات انتعاش اقتصادي متفاوتة من حيث مدى قوتها واكتمالها. ومن بين أقل البلدان نمواً التي تتوفر بصدها بيانات في هذا الشأن وعددها ٤٠ بلداً، هناك سبعة بلدان فقط سجلت نمواً مطرداً - بنغلاديش

وبوتان وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو ونيبال. أما البلدان الأخرى ضمن أقل البلدان نمواً فقد شهدت جميعها حالات انكماش اقتصادي متفاوتة من حيث مدة استمرارها وحدتها وذلك منذ أن نالت استقلالها السياسي.

ومن بين أقل البلدان نمواً التي تعرضت لأزمات اقتصادية وتكبّدت خسائر فادحة في الناتج وعدددها ٣٣ بلداً، هناك ١٢ بلداً فقط يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الآن مستوى أعلى من مستوى الذروة الذي بلغه في فترة السبعينات أو أوائل فترة الثمانينات. وهذه البلدان تشمل عدداً من الاقتصادات ذات الأداء العالي مثل موزامبيق وأوغندا اللتين سجلتا نمواً سريعاً بعد التعرض لانهيار اقتصادي. أما البلدان الأخرى ضمن أقل البلدان نمواً وعددها ٢١ بلداً - أي أكثر من نصف البلدان التي تتوفر بصدها بيانات في هذا الشأن - فقد تعرضت لانهيارات في النمو حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها أدنى في عام ٢٠٠٣ مما كان عليه قبل ٢٠ إلى ٣٠ سنة. وهناك أحد عشر بلداً من بين هذه البلدان الـ ٢١ لم تحقق أي انتعاش على الإطلاق بعد الانهيار الذي أصاب نموها. إلا أنه من بين البلدان العشرة الأخرى، هناك عدد من البلدان، مثل غامبيا ورواندا، التي كان أداء نموها جيداً منذ منتصف التسعينات ولكنها لم تنتعش بعد ولم تستطع أن تبلغ المستويات السابقة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا التحسن الذي سجّل مؤخراً في أداء نمو أقل البلدان نمواً كمجموعة يعكس حقيقة مفادها أن أعداداً متزايدة من هذه البلدان قد أخذت تنتعش.

وكما يتبين من هذا السيناريو لتحقيق النمو السريع للتعويض عمّا فات واللحاق بالركب، فإن لدى أقل البلدان نمواً إمكانات لتحقيق نمو سريع ومطرد إذا ما استطاعت تنمية قدراتها الإنتاجية. وإذا لم تحدث هذه التنمية، فسوف تكون حتى تلك البلدان التي تسجل الآن نمواً أسرع معرضة لنفس النوع من الانهيارات في النمو التي شهدتها تجارب النمو السابقة لأقل البلدان نمواً.

## الاتجاهات في تنمية القدرات الإنتاجية

### تراكم رأس المال

على الرغم من حالات التحسن التي شهدتها فترة التسعينات، فإن تكوين رأس المال ظل يشكل فقط ما نسبته ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل

البلدان نمواً كمجموعة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، كما أن الاستثمار الخاص المحلي كان ضعيفاً بصفة خاصة. فتكوين رأس المال في أقل البلدان نمواً هو أدنى بكثير من المعدل الذي يقدر بأنه ضروري من أجل تحقيق سيناريو النمو السريع كما ورد بحثه أعلاه (٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وهو أيضاً أدنى من المعدل اللازم لتحقيق سيناريو النمو البطيء (٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) التي تحدث في إطاره عملية حيابة التكنولوجيا بمعدل أبطأ مما هي عليه في إطار سيناريو النمو السريع.

ومن الشواغل الأخرى ما يتمثل في أن المعدلات الفعلية لتكوين رأس المال البشري في أقل البلدان نمواً في فترة التسعينات كانت أبطأ مما كانت عليه في البلدان النامية الأخرى. فقد كان متوسط معدلات سنوات التعليم المدرسي للسكان البالغين في أقل البلدان نمواً ٣ سنوات في عام ٢٠٠٠، وهو أدنى من المستوى المسجل في البلدان النامية الأخرى في عام ١٩٦٠. كما أن "هجرة الأدمغة" آخذة في التزايد أيضاً في العديد من أقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠٠٠، كان عامل واحد من بين كل خمسة عمال من "العمال ذوي المهارات العالية" في أقل البلدان نمواً، أي أولئك الذين أكملوا المستوى الثالث من التعليم (١٣ سنة أو أكثر من التعليم المدرسي) يعمل في بلد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وهذه المعدلات القاصرة لتكوين رأس المال المادي والبشري تعكس جوانب الضعف التي تشوب تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتمويل تكوين رأس المال فضلاً عن جوانب الضعف في الطريقة التي تعمل بها التدفقات الرأسمالية الخارجية الواردة على دعم عمليات تراكم رأس المال المحلية. فقد ارتفعت المدخرات المحلية الإجمالية لتشكّل ما نسبته ١٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣. إلا أنه بالنظر إلى معدل المدخرات هذا، يستحيل حتى تحقيق معدلات إيجابية لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم تكن هناك تدفقات رأسمالية خارجية واردة. كما أن تقديرات المدخرات الحقيقية التي تأخذ في الاعتبار استهلاك رأس المال واستنفاد الموارد الطبيعية تدل أيضاً على أنه بدون هبات المساعدة الإنمائية الرسمية، كانت معدلات الادّخار سلبية في جميع السنوات خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣ وأن معدلات المدخرات الحقيقية، بدون هبات المساعدة الإنمائية الرسمية، كانت تنخفض أيضاً. وبالتالي فإنه رغم التحسن الكبير الذي سجله أداء نمو أقل البلدان نمواً كمجموعة في فترة التسعينات،

فإن قاعدة مواردها الإنتاجية المحلية - مقاسة على أساس المدخرات المحلية بدون هبات المساعدة الإنمائية الرسمية - ما برحت تتقلص.

كما أن مستويات الإيرادات والنفقات الحكومية متدنية أيضاً وبخاصة في البلدان التي لا تتوفر لها إمكانية الحصول على ريع من الموارد المعدنية. فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وصل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي في أقل البلدان نمواً إلى ما يعادل ٢٦ دولاراً للفرد مقارنة بما مقداره ١٨٦ دولاراً للفرد في البلدان النامية الأخرى.

ويمكن للتدفقات الرأسمالية الخارجية الواردة أن تؤدي دوراً محفزاً هاماً في إطلاق ودعم "حلقة إيجابية" لتعبئة الموارد المحلية تؤدي فيها زيادة فرص الاستثمار المربح إلى خلق مدخرات متزايدة بينما يؤدي تزايد المدخرات بدوره إلى تمويل زيادة الاستثمار. وثمة فرصة كبيرة سانحة هنا لأنه تم منذ عام ٢٠٠٠ عكس اتجاه الانخفاض الحاد الذي حدث خلال فترة التسعينات في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً أخذت في التزايد وإن كانت تتسم بتركز جغرافي. ولكن الأدلة المحدودة المتاحة تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لا تستقطب الاستثمارات الخاصة المحلية. ويضاف إلى ذلك أن هناك سمات مختلفة لنظام المعونة الحالي تدل على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تؤدي دوراً محفزاً في تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتوسيع تراكم رأس المال المحلي.

ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة أن تكوين المعونة موجه بعيداً عن تكوين رأس المال المادي وعن القطاعات الإنتاجية. فبين ١٩٩٢-١٩٩٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٣، انخفضت الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبنى التحتية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية من ٤٥ في المائة إلى ٢٦ في المائة من مجموع التزامات جميع المانحين لأقل البلدان نمواً. وإذا اقتصر التركيز على الالتزامات بتقديم المعونة المخصصة لقطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة والتعدين والبناء والتجارة والسياحة)، فسوف يتبين أن هذه المعونة لم تشكل سوى ما نسبته ٦,٨ في المائة من مجموع الالتزامات بتقديم المعونة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. أما الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للعمليات المصرفية والخدمات المالية فقد شكلت ما نسبته ١ في المائة فقط من مجموع الالتزامات بتقديم المعونة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

## التغيير الهيكلي

بالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة، لم يحدث سوى القليل من التغيير الهيكلي منذ أوائل فترة الثمانينات رغم أن هناك فوارق كبيرة في هذا الصدد فيما بين أقل البلدان نمواً فحصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً تنخفض ببطء (من ٣٧ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ إلى ٣٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣). ويحدث توسع في كل من الأنشطة الصناعية وأنشطة الخدمات (بالأرقام المقربة من ٢٣ في المائة إلى ٢٦ في المائة ومن ٣٩ في المائة إلى ٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على مدى الفترة نفسها). ولكن قدراً كبيراً من الزيادة في القيمة المضافة التصنيعية يتركز في عدد قليل من أقل البلدان نمواً. كما أن أنواع الأنشطة الصناعية الأكثر توسعاً في أقل البلدان نمواً هي صناعات التعدين، واستغلال النفط الخام، وتوليد الطاقة الكهرومائية، وليست الصناعات التحويلية. وعلاوة على ذلك، فإن أنواع الخدمات الأكثر توسعاً هي الأنشطة والخدمات التجارية البسيطة ذات القيمة المضافة المتدنية والتي ترمي إلى مجرد تأمين البقاء.

وفي حين أن مجموعة أقل البلدان نمواً ككل قد شهدت زيادة متواضعة نسبياً في القيمة المضافة التصنيعية، فإن هناك تفاوتاً واسعاً في هذه العملية. فبين ١٩٩٠-١٩٩٣ و٢٠٠٠-٢٠٠٣، كان نصف مجموع الزيادة في القيمة المضافة التصنيعية في مجموعة أقل البلدان نمواً ككل يعزى إلى نمو الصناعة التحويلية في بنغلاديش. وقد شهد العديد من أقل البلدان نمواً، فردياً وليس كمجموعة، حدوث تقلص كبير في القيمة المضافة التصنيعية. فبين ١٩٩٠-١٩٩٣ و٢٠٠٠-٢٠٠٣، انخفضت القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من مجموع القيمة المضافة في ١٩ بلداً من بين أقل البلدان نمواً التي تتوفر بصدها بيانات في هذا الشأن وعددها ٣٦ بلداً، بينما ظلت كما هي في بلدين اثنين. ويضاف إلى ذلك أنه بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، شهد ما مجموعه ١٤ بلداً من بين ٢٥ بلداً من أقل البلدان نمواً حدوث انخفاض في حصة صناعاتها في مجال التكنولوجيا المتوسطة والعالية في مجموع الصناعات.

## إنتاجية العمل

تبين الأدلة المتاحة أن إنتاج ما ينتجه عامل واحد في البلدان النامية الأخرى يحتاج، في المتوسط، إلى خمسة عمال في أقل البلدان نمواً وأن إنتاج ما ينتجه عامل واحد في البلدان المتقدمة يحتاج إلى ٩٤ عاملاً في أقل البلدان نمواً في الفترة

٢٠٠٢-٢٠٠٣. بل إن الأسوأ من ذلك هو أن فحوة الإنتاجية هذه آخذة في الاتساع. فإنتاجية العمل في أقل البلدان نمواً كمجموعة كانت في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ أعلى بنسبة ١٢ في المائة فقط مما كانت عليه في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، بينما زادت، في المتوسط، بنسبة ٥٥ في المائة في البلدان النامية الأخرى. وبالرغم من أن القيمة المضافة الزراعية بالنسبة للعامل الزراعي قد سجلت زيادة طفيفة في أقل البلدان نمواً، فإن القيمة المضافة غير الزراعية للعامل غير الزراعي قد انخفضت فعلياً بنسبة ٩ في المائة بين ١٩٨٠-١٩٨٣ و ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وقد انخفضت إنتاجية العمل غير الزراعي في أربعة أحماس أقل البلدان نمواً التي تتوفر بصدها بيانات على مدى هذه الفترة، وهي حقيقة تدل على أن هناك مشكلة كبيرة وواسعة الانتشار في استيعاب اليد العاملة على نحو منتج خارج قطاع الزراعة.

### الاندماج التجاري

إن السلع والخدمات التي يمكن لأقل البلدان نمواً توريدها على نحو تنافسي إلى الأسواق العالمية إنما يحددها في النهاية مقدار السلع والخدمات التي تستطيع هذه البلدان إنتاجها ومدى كفاءة هذا الإنتاج. وهذا هو المصدر الأساسي لتهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية. فحتى لو كانت أقل البلدان نمواً تصدر كل ناتجها، فإن حصتها من الصادرات العالمية من السلع والخدمات لن تشكل سوى ٢,٤ في المائة رغم أن نسبة عدد سكانها في مجموع سكان العالم تزيد عن ١٠ في المائة.

ويضاف إلى ذلك أنه مثلما يوجه هيكل الإنتاج في أقل البلدان نمواً بقوة نحو استغلال الموارد الطبيعية، فإن هيكل صادراتها موجه بقوة أيضاً بهذه الطريقة. وقد أسهمت السلع الأولية بنحو ثلثي مجموع الصادرات السلعية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ومن السمات الهامة للاتجاهات في تكوين الصادرات السلعية لأقل البلدان نمواً ما يتمثل في تزايد صادرات المصنوعات. ففي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣؛ كانت الصادرات المصنعة تشكل ما نسبته ١٣ في المائة فقط من مجموع الصادرات السلعية لأقل البلدان نمواً كمجموعة، وهي تشكل الآن نسبة تبلغ قرابة الثلث. إلا أن التحول بعيداً عن السلع الأولية ونحو السلع المصنعة يحدث على نحو أبطأ بكثير مما هو عليه الحال في البلدان النامية الأخرى كما أنه لم يبلغ نفس المدى. فهو يتركز في إنتاج المنتجات المتدنية المهارات والقائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، وبخاصة منتجات الملابس، التي تطورت في أحيان كثيرة لمراعاة الأفضليات الخاصة، بينما أصبحت الآن عرضة للتأثر

سلباً نظراً لانتهاج الاتفاق المتعلق بالملابس والمنسوجات. وإنتاج المنتجات التصديرية ليس مترسخاً تماماً في نظم الإنتاج المحلية وهو يتمثل، في أسوأ الأحوال، في "جيوب" دينامية معزولة تكاد لا تربطها أية روابط إنتاج ببقية الاقتصاد. فقد شكلت الصادرات المصنعة من التكنولوجيا المتوسطة والعالية أقل من ٣ في المائة من مجموع التجارة السلعية لأقل البلدان نمواً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بينما شكلت ما نسبته ٤٠ في المائة من مجموع التجارة السلعية للبلدان النامية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن توسع الصادرات المصنعة قد تركز أيضاً ضمن عدد قليل من أقل البلدان نمواً.

وتدل البيانات المتاحة أيضاً على أنه كان هناك نمط محدود جداً فيما يتعلق بالارتقاء بالعملية ضمن صادرات السلع الأولية. فبالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة، انخفضت حصة صادرات المعادن والفلزات المجهزة في مجموع صادرات المعادن والفلزات من ٣٥ في المائة إلى ٢٨ في المائة بين ١٩٨٠-١٩٨٣ و ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وانخفضت حصة صادرات السلع الزراعية المجهزة في مجموع الصادرات الزراعية من ٢٣ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ إلى ١٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. أما العلامة الإيجابية الرئيسية للارتقاء في تكوين الصادرات السلعية فقد تمثلت في حدوث تحول، ضمن المنتجات الزراعية غير المجهزة، بعيداً عن المنتجات غير الدينامية وفي اتجاه المنتجات الأكثر دينامية. وإذا استُخدم تعريف الأونكتاد للمنتجات الدينامية باعتبارها تلك المنتجات التي تزيد فيها مرونة الطلب عن ١، يتبين أن أهم المنتجات الدينامية هي منتجات السمك ومصائد الأسماك والتوابل.

### **التقدم التكنولوجي وتنمية القدرات التكنولوجية**

إن نقص التغيير الهيكلي بصورة عامة، والمعدل البطيء جداً لنمو الإنتاجية، والمجموعة المحدودة من السلع التي تتمتع فيها أقل البلدان نمواً بقدرة تنافسية على المستوى الدولي، هي جميعها عوامل تدل على نقص في التعلم التكنولوجي والابتكار ضمن أقل البلدان نمواً. وتدل أنماط الإنتاج والتجارة على أن مستوى تراكم الأصول القائمة على المعرفة منخفض عموماً. ولكن هناك أيضاً تقلصاً في هذه الأصول بدلاً من تراكمها في العديد من أقل البلدان نمواً.

وباستخدام المؤشرات التقليدية التي تدل على الجهد التكنولوجي (مثل أنشطة البحث والتطوير، وبراءات الاختراع، وأعداد العلماء والباحثين، والمنشورات)، يتضح أن ثمة فجوة كبيرة في المعرفة بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة.

• فمستوى الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في كل من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى متدن جداً مقارنة بما هو عليه في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إذ بلغ إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في عام ٢٠٠٣ (أو آخر السنوات التي تتوفر بصدها بيانات) ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً، و٠,٣ في المائة في البلدان النامية الأخرى، مقارنة بنسبة تبلغ ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

• يبلغ عدد الباحثين والعلماء العاملين في مجال أنشطة البحث والتطوير في كل مليون من السكان في أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٣ (أو أقرب سنة) ٢٧ في المائة فقط من مستواه في البلدان النامية الأخرى و٢ في المائة من مستواه في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

• خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، كانت أقل البلدان نمواً مصدر ما نسبته ٠,١ في المائة فقط من المقالات المنشورة في المجالات العلمية والتقنية في مجالات علوم الفيزياء والأحياء والكيمياء والرياضيات والطب وبحوث الطب الأحيائي والهندسة والتكنولوجيا وعلوم الأرض والفضاء.

• في الفترة بين عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٤، حصل مواطنون من أقل البلدان نمواً على ٢٠ براءة اختراع فقط من براءات الاختراع الصادرة في الولايات المتحدة، مقارنة بما مجموعه ١٤ ٨٢٤ براءة اختراع لمواطنين من البلدان النامية الأخرى و١,٨ مليون براءة اختراع لمواطنين من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إلا أنه من الخطأ الاستنتاج بأنه لا وجود للابتكار والقدرة على حل المشاكل في أقل البلدان نمواً. فهناك الكثير من الابتكارات التراكمية التي لها أهميتها بالنسبة لتلبية الاحتياجات المحلية والتي لا تدل عليها هذه المؤشرات التقليدية. فمن المؤكد أن الإنفاق على أنشطة البحث

والستطوير ليس المؤشر الوحيد. ولكن البيانات المتاحة على مستوى الشركات والمستقاة من نشرة "استقصاءات مناخ الاستثمار" (Investment Climate Surveys) تدل أيضاً على وجود نواقص في القدرات التكنولوجية ولا سيما في مؤسسات الأعمال المحلية. وتحدد هذه الاستقصاءات الاستثمار في المعدات الرأسمالية بوصفه القناة الأهم لحيازة التكنولوجيا من قبل الشركات. غير أن:

- الواردات من الآلات والمعدات إلى أقل البلدان نمواً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كانت أدنى من هذه الواردات نفسها إلى البلدان النامية الأخرى (٣ في المائة مقابل ٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وقد اتسعت الفجوة بين هاتين المجموعتين من البلدان منذ أوائل فترة الثمانينات.
- الواردات من الآلات والمعدات إلى أقل البلدان نمواً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، محسوبة بالأرقام الحقيقية بالنسبة للفرد، قد بلغت تقريباً نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠. فالواردات من السلع الرأسمالية بالنسبة للفرد قد بلغت نحو ١٠ دولارات (بأسعار الدولار لعام ١٩٩٠) أي أقل بسبع مرات عن واردات البلدان النامية الأخرى من السلع الرأسمالية بالنسبة للفرد.

كما أن الضعف الأساسي للموارد البشرية ضمن أقل البلدان نمواً، حسبما تدل عليه الإحصاءات العامة بشأن سنوات التعليم المدرسي وهجرة الأدمغة كما ورد أعلاه، يجعل الأساس الاجتماعي لبناء القدرات التكنولوجية أساساً ضعيفاً جداً. وهذا يظهر أيضاً في مجال التعليم التقني. ففي عام ٢٠٠١، شكل معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والمهني، في المتوسط، ما نسبته ٢,٦ في المائة من إجمالي عدد المتحقيين بمؤسسات التعليم الثانوي في أقل البلدان نمواً مقارنة بنسبة قدرها ١٠,٤ في المائة في البلدان النامية الأخرى و٢٥ في المائة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أن معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم التي تُدرّس مواضيع تقنية على المستوى التعليمي الثالث (الثانوي فما فوق) منخفض جداً، الأمر الذي يرجع أساساً إلى كون معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم الثانوي وما فوقه في أقل البلدان نمواً هو بصورة عامة أدنى بكثير مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففي السنوات الأخيرة، بلغ معدل

الالتحاق بمؤسسات التعليم الثانوي وما فوقه ما يعادل ٦ في المائة فقط من مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة في أقل البلدان نمواً مقارنة بما نسبته ٢٣ في المائة في البلدان النامية الأخرى و ٥٧ في المائة في البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وضمن الملحقين بمؤسسات التعليم الثانوي وما فوقه، تبلغ نسبة الطلاب الذين يدرسون العلوم والزراعة في أقل البلدان نمواً نفس المستويات تقريباً كما في البلدان النامية الأخرى والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولكن نسبة الطلاب الذين يدرسون الهندسة ضمن الملحقين بمؤسسات التعليم ما بعد الثانوي تزيد قليلاً عن نصف مستواها في البلدان النامية الأخرى. ويعتبر الالتحاق بمؤسسات التعليم ما بعد الثانوي، وبخاصة في مجالات المواضيع التقنية، مهماً بالنسبة لتنمية المهارات الإدارية والتقنية فيما يتصل باستخدام التكنولوجيات الحديثة بكفاءة وتطوير التكنولوجيات المستوردة لتتلاءم مع الظروف المحلية. وهذا يدل على وجود فجوة كبيرة في الكفاءات العامة التي توفر الأساس للقدرات التكنولوجية.

### الفوارق فيما بين أقل البلدان نمواً

بالنظر إلى اختلاف أداء النمو في أقل البلدان نمواً، يُحدّد التقرير الاتجاهات في تنمية القدرات الإنتاجية في هذه البلدان مقسّمة إلى ثلاث مجموعات: الاقتصادات ذات النمو القوي (المقرب من معدلات نمو الاقتصادات المرتفعة الدخل) التي تُعرّف بوصفها تلك الاقتصادات التي حققت معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد في متوسطه عن ٢,١٥ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣؛ والاقتصادات الضعيفة النمو، وهي تلك الاقتصادات التي لم تُحقق هذا المستوى من النمو ولكنها سجّلت نمواً إيجابياً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدى الفترة نفسها؛ والاقتصادات المتراجعة التي انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة نفسها.

ويبدل تحليل للفوارق فيما بين هذه الاقتصادات من حيث تكوين رأس المال المادي وتمويله على وجود فوارق ذات شأن. ففي بداية فترة الثمانينات، لم يكن هناك مثل هذا القدر من الفوارق في معدلات الاستثمار في المجموعات الثلاث من البلدان. إلا أنه بحلول الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، كانت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زادت بما مقداره ١٢ نقطة مئوية في المتوسط في الاقتصادات ذات النمو

القوي وبست نقاط مئوية في الاقتصادات الضعيفة النمو، بينما انخفضت في الاقتصادات المتراجعة. ومن الواضح أن تزايد الاستثمار يرتبط بارتفاع معدلات النمو واستمرارها. وفي الاقتصادات ذات النمو القوي، كان تزايد الاستثمار مرتبطاً أيضاً بتزايد المدخرات المحلية. وهذا يحدث أيضاً في الاقتصادات الضعيفة النمو. ولكن تزايد الاستثمار هنا يرتبط بصفة خاصة بالزيادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة التي حدثت بعد عام ١٩٩٣. وفي المتوسط، يمكن عزو ثلاثة أرباع الزيادة في معدل تكوين رأس المال في الاقتصادات الضعيفة النمو إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة. وفيما يتعلق بالهبات، من الواضح أن الهبات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد سجلت خلال فترة الثمانينات زيادةً كبيرةً في الاقتصادات ذات النمو القوي ولكنها عادت فأنخفضت بعد ذلك. وبالمقابل، فإن الهبات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي آخذة في التزايد في كل من الاقتصادات الضعيفة النمو والاقتصادات المتراجعة.

كما أن ثمة فوارق كبيرة بين المجموعات الثلاث من الاقتصادات من حيث أنماط التغيير الهيكلي ونمو الإنتاجية والاندماج التجاري. ومن خلال التركيز، مرة أخرى، على الفارق بين الاقتصادات ذات النمو القوي والاقتصادات المتراجعة، يتضح أن الاقتصادات الأولى تتسم بحدوث ١) انخفاض في حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي؛ و٢) زيادة في القيمة المضافة التصنيعية؛ و٣) ارتفاع في إنتاجية العمل في قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية على السواء؛ و٤) زيادة في حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي؛ و٥) زيادة في حصة الصادرات المصنّعة في إجمالي صادرات السلع. وفي الاقتصادات المتراجعة: ١) تزايد حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي؛ و٢) يحدث تحوّل عن التصنيع ينعكس في انخفاض حصة المصنوعات في الناتج المحلي الإجمالي؛ و٣) تنخفض إنتاجية العمل في قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية على السواء؛ و٤) تنخفض حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي؛ و٥) بالرغم من أن الصادرات المصنّعة آخذة في التزايد كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية، فإن هذا يحدث بوتيرة أبطأ بكثير مما هو عليه الحال في الاقتصادات ذات النمو القوي.

ويتضح من هذه الأنماط أن لديناميات هياكل الإنتاج أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً. وكما هو الحال في البلدان النامية الأخرى، فإن التصنيع، وبخاصة توسّع أنشطة الصناعة التحويلية، هو من السمات المميزة لأقل البلدان

نمواً التي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي وأكثرها استمرارية. وعلاوة على ذلك، فإن التحول عن التصنيع الذي يُفهم هنا باعتباره انخفاضاً في حصة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في حصة الزراعة، هو من السمات المميزة للتراجع الاقتصادي. والتجارب الناجحة لأقل البلدان نمواً لا تخرج عن أنماط التغيير الهيكلي التقليدية الطويلة الأمد التي يُلاحظ وجودها عند حدوث نمو اقتصادي مطرد.

كما أن أنماط التغيير الهيكلي ونمو الإنتاجية والاندماج التجاري ضمن الاقتصادات ذات النمو القوي تدل على إحراز قدر من التقدم التكنولوجي يفوق بكثير التقدم المحرز في الاقتصادات الضعيفة النمو والاقتصادات المتراجعة. إلا أن البيانات الخاصة باتجاهات الواردات من الآلات والمعدات لا تدل على وجود فوارق ذات شأن بين مجموعات البلدان. وهذا يتصل بكون مستوى هذه الواردات يرتبط بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة. إلا أن هذه البيانات تدل على أن تنمية القدرات التكنولوجية قد تكون مجالاً من مجالات الضعف حتى في الاقتصادات ذات النمو القوي وأن عمليات نموها تظل هشة.

### مشكلة الاستيعاب المنتج للعمالة

في جميع أقل البلدان نمواً تقريباً، يوجد اختلال بين معدل نمو قوة العمل، وهو معدل سريع جداً بالنظر إلى نمو السكان، وبين معدل تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، وهو معدل بطيء عموماً. ونتيجة لذلك، يتعين على معظم العمال أن يكسبوا رزقهم باستخدام قوة عملهم المحضمة وبأدوات ومعدات بدائية ودون أن يتوفر لهم سوى قدر ضئيل من التعليم والتدريب وفي ظل أوضاع تتسم بضعف البنى التحتية. وإنتاجية العمل منخفضة كما أن العمالة الناقصة منتشرة على نطاق واسع. وهذا هو السبب الأساسي لانتشار الفقر على نطاق واسع في أقل البلدان نمواً.

ويُقدّر مجموع قوة العمل في أقل البلدان نمواً بنحو ٣١٢ مليون شخص في عام ٢٠٠٠. وبين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، زادت قوة العمل بما مقداره ٧١ مليون شخص، ومن المتوقع أن تزيد بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ بما مقداره ٨٩ مليون شخص لتصل إلى ٤٠١ مليون. وسوف تحدث نسبة كبيرة من هذه الزيادة في مجموع قوة العمل بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ (٢٢ في المائة) في بنغلاديش. إلا أن جميع أقل البلدان نمواً تشهد نمواً كبيراً لقوة العمل خلال العقد الحالي. ففي ٣٦ بلداً من أقل

البلدان نمواً التي تتوفر بصددتها بيانات في هذا الشأن وعددها ٥٠ بلداً، يتوقع أن تزيد قوة العمل بنسبة تفوق ٢٥ في المائة.

وقد كان توسيع الأراضي الزراعية أهم طريقة استطاعت بها اليد العاملة أن تجد فرص عمل منتج في أقل البلدان نمواً على مدى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. ولكن هذه الفرص أصبحت مقيّدة على نحو متزايد.

فأولاً، مع التزايد المطرد في زراعة الأراضي الصالحة للزراعة في أقل البلدان نمواً، أصبح هناك اعتماد متزايد على الأراضي الهشّة (مثل أراضي المناطق الجافة والمنحدرات والأراضي ذات التربة الهشّة). ويُحتمل أن يتحوّل ذلك إلى مشكلة رئيسية لأن الفقر المدقع قد يجعل من الصعب على الكثير من الأسر أن تتبع ممارسات زراعية مستدامة وبالتالي فإن هناك مشاكل تتمثل في تدهور الأراضي وانخفاض معدلات خصوبة التربة. وهناك ٣١ بلداً من أقل البلدان نمواً يعيش فيها ما يزيد عن ٣٠ في المائة من السكان على أرضٍ هشّة.

ثانياً، إن مساحة الأراضي المستخدمة في زراعة المحاصيل بالنسبة لكل شخص عامل في الزراعة آخذة في الانخفاض بصورة عامة. فبالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة، انخفض متوسط حجم الحيازة المزروعة بالنسبة لكل عامل في الزراعة من بين السكان النشطين اقتصادياً بما نسبته ٢٩ في المائة على مدى السنوات الأربعين الأخيرة. وإذا أخذت هذه النسبة كدلالة تقريبية على حجم المزرعة، يتضح أن متوسط حجم المزرعة في ٣٢ من بين ٥٠ بلداً من أقل البلدان نمواً كان أقل من هكتار واحد خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ بينما بلغ في حالة أقل البلدان نمواً كمجموعة أقل من ٠,٦٩ هكتار.

ثالثاً، هناك تفاوتات كبيرة في الوصول إلى موارد الأراضي، وبالتالي فإنه حتى في تلك البلدان "الوفيرة الأراضي" والتي يبدو فيها أن نسبة الأرض/العمل مواتية، تشتمل حيازات الأراضي على نسبة كبيرة من الحيازات الصغيرة جداً، كما أن نسبة السكان الذين هم فعلياً بلا أرضٍ آخذة في التزايد.

وفي ظل هذه الأوضاع، أخذت عملية التحوّل الحضري تتسارع في أقل البلدان نمواً وتتزايد نسبة السكان الذين يبحثون عن فرص عمل خارج قطاع الزراعة. ففي عام ٢٠٠٠، شكّل العاملون في قطاع الزراعة ما نسبته ٧١ في المائة من قوة العمل وبلغت

نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية ٧٥ في المائة. ولكن معدّل التحوّل الحضري زاد من ١٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وسجلت نسبة السكان العاملين في أنشطة غير زراعية زيادة مطردة من ٢١ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذه الاتجاهات واسعة الانتشار ضمن أقل البلدان نمواً. ففي عام ١٩٩٠، كان أقل من ثلث السكان في ثلثي أقل البلدان نمواً يعيشون في مناطق حضرية وكان أقل من ثلث السكان النشطين اقتصادياً في هذه البلدان يعملون خارج قطاع الزراعة. إلا أنه بحلول عام ٢٠١٠، لن يكون هذا النوع من الاقتصاد والمجتمع موجوداً إلا في أقل من ثلث أقل البلدان نمواً.

وتدل الإسقاطات المتعلقة بالسكان النشطين اقتصادياً على أنه ضمن الزيادة التي ستُسجّل في عدد هؤلاء السكان وقدرها ٨٩ مليون خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، سيكون هناك ٤٩ مليون شخص يعملون خارج قطاع الزراعة و٤٠ مليون شخص يعملون في هذا القطاع. وهذا يُشكّل انقلاباً تاماً للنمط الذي شهدته فترة الثمانينات عندما استأثرت الزراعة بما نسبته ٦٣ في المائة من الزيادة في أعداد السكان النشطين اقتصادياً. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة، كان هذا أول عقد يتوقع فيه أن يكون نمو السكان النشطين اقتصادياً خارج قطاع الزراعة أكبر منه في قطاع الزراعة. وخلال فترة التسعينات، تركّزت في قطاع الزراعة نسبة أكبر من الزيادة في أعداد السكان النشطين اقتصادياً.

ويتأثر نمط التغيير الإجمالي بالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة تأثيراً قوياً بما يحدث في بنغلاديش. إلا أنه في البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نمواً، يتوقع أن يتركّز خارج قطاع الزراعة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ ما نسبته ٤٦ في المائة من الزيادة في مجموع السكان النشطين اقتصادياً (مقارنةً بما نسبته ٢٩ في المائة في فترة الثمانينات). وفي البلدان الآسيوية ضمن أقل البلدان نمواً، غير بنغلاديش، يتوقع أن يتركّز خارج قطاع الزراعة خلال الفترة نفسها ما نسبته ٤٥ في المائة من الزيادة في مجموع السكان النشطين اقتصادياً (مقابل ٣٦ في المائة في فترة الثمانينات). ويتوقع أن يزيد مجموع السكان النشطين اقتصادياً خارج قطاع الزراعة بمعدل أسرع من زيادة مجموع السكان النشطين اقتصادياً في قطاع الزراعة خلال العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠ في قرابة نصف أقل البلدان نمواً (في ٢٤ من بين ٥٠ بلداً). وهذه البلدان تشمل بنن وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية ولبسوتو وليبيريا

وموريتانيا وسيراليون والسودان وتوغو وزامبيا في أفريقيا؛ وبنغلاديش وميانمار واليمن في آسيا؛ والرأس الأخضر وكيريباس وملديف وساموا وسان تومي وبرينسيبي وتوفالو في مجموعة الدول الجزرية ضمن أقل البلدان نمواً. كما أن الخروج عن الاتجاهات السابقة يظهر أيضاً في هايتي. وفي العديد من البلدان الأخرى ضمن أقل البلدان نمواً، يُتوقع أن يحدث هذا الخروج عن الاتجاهات السابقة خلال العقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

ولكن هذه التقديرات هي، بطبيعة الحال، إسقاطات قد لا تتحقق. كما أنها تعتمد على البيانات الدولية المتاحة وبالتالي فإن التقديرات الوطنية قد تكون مختلفة. إلا أنها تُعرّف الأبعاد الأساسية لمشكلة الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. وهذا يتطلب استيعاباً منتجاً للعمالة في قطاع الزراعة وكذلك في القطاعات غير الزراعية. ويستحيل تحقيق ذلك بدون تنمية القدرات الإنتاجية من خلال تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي والتغيير الهيكلي.

### القيود التي تحدّ من تنمية القدرات الإنتاجية

إن السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً ينبغي أن تُدرج ضمن أولوياتها تحديد وتخفيف حدة القيود الرئيسية التي تواجه عمليات تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي والتغيير الهيكلي. وينبغي القيام بذلك على أساس تناول حالة كل بلد على حدة ومع مراعاة الأوضاع المحلية. إلا أن التقرير يركّز على ثلاثة قيود لتنمية القدرات الإنتاجية يُحتمل أن تكون مهمة في عدد من أقل البلدان نمواً.

- حالة البنى التحتية المادية؛
- جوانب الضعف المؤسسي - الشركات والنظم المالية ونظم المعرفة؛
- قيود الطلب.

### البنى التحتية المادية

توجد في معظم أقل البلدان نمواً أدنى وأسوأ نوعية من البنى التحتية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة على مستوى العالم. وهذه الفجوة في مستوى البنى التحتية مهمة بصفة خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة. إذ إن "فجوة الكهرباء" لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام الذي حظيت به "الفجوة الرقمية" ولكنها تتسم على الأقل بنفس

القدر من الأهمية - بل وربما كانت أكثر أهمية - بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ومن القيود الرئيسية التي تواجه الأخذ، ضمن أقل البلدان نمواً، بالتكنولوجيات الحديثة المتطورة المتاحة فعلاً في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية الأخرى ما يتمثل في تدني مستوى التقارب التكنولوجي بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان. فالمستوى المتدني لعملية "الكهربة" يُمثّل جانباً رئيسياً من جوانب هذا الافتقار إلى التقارب التكنولوجي وبالتالي فإنه يُسهم في استمرار الفجوة التكنولوجية.

والفجوة في مستوى البنى التحتية بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليست واسعة فحسب بل إنها تتجّه نحو مزيد من الاتساع. وهذا يتضح بصفة خاصة في حالة البنى التحتية للطرق. فشبكة الطرق بالنسبة للفرد في أقل البلدان نمواً، مقاسة على أساس طولها بالأميال، كانت أدنى فعلياً في سنة ١٩٩٩ (وهي آخر سنة تتوفر بصدها بيانات شاملة) مما كانت عليه في عام ١٩٩٠. كما أن النسبة المئوية للطرق المسفلتة في مجموع الطرق في أقل البلدان نمواً قد انخفضت على مدى الفترة نفسها. وقد تقلصت شبكة الطرق بالنسبة للفرد في كل من البلدان الأفريقية والبلدان الجزرية ضمن أقل البلدان نمواً، كما انخفضت النسبة المئوية للطرق المسفلتة في البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نمواً. وبالمقابل، وبالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة، زاد عدد المشتركين في خدمات الهواتف الثابتة والنقالة في كل ١٠٠٠ من السكان بثمانية أضعاف بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٢. ولكن أقل البلدان نمواً لا تزال متخلفة عن البلدان النامية الأخرى والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نظراً لتزايد أعداد المشتركين الجدد في هاتين المجموعتين الأخيرتين من البلدان.

وهذا المستوى المتدني للبنى التحتية وسوء نوعيتها في أقل البلدان نمواً هما انعكاساً لسوء أحوال صيانة المرافق القائمة ولنقص الاستثمار في إنشاء مرافق جديدة. وهذا يعكس انخفاض الاستثمار العام، وتحوّل المساعدة الإنمائية الرسمية بعيداً عن البنى التحتية الاقتصادية ونحو القطاعات الاجتماعية، والاهتمام المحدود للمستثمرين الخواص بالاستثمار في البنى التحتية المادية في أقل البلدان نمواً. فبالأرقام الحقيقية، انخفضت الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبنى التحتية الاقتصادية بنسبة ٥١ في المائة بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٣. وهذا الانخفاض كان بارزاً بصفة خاصة في البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نمواً. فخلال فترة التسعينات، كانت هناك زيادة في

استثمارات القطاع الخاص في مجالي الطاقة والاتصالات. ولكن التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى قطاع النقل كانت أدنى بكثير وتركزت أساساً في موزامبيق حيث كانت مرتبطة بمشاريع تطوير الممرات عبر الحدود.

وإن سد فجوة البنى التحتية المادية هذه التي تفصل بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، وهو أحد الأهداف الكمية لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، سوف يتطلب زيادة الاستثمار العام وعكس اتجاه الانخفاض في المعونة المقدمة لأغراض البنى التحتية الاقتصادية، وهو الانخفاض الذي شهده عدد من أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا، خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣. ومن شأن تحسين البنى التحتية المادية أن يؤدي دوراً هاماً في الحد من عوامل الكلفة والوقت التي يتعين على المصدرين مواجهتها في التعاملات التجارية الدولية. غير أن الاستثمار في البنى التحتية ينبغي ألا يُركّز فقط على البنى التحتية ذات الصلة بالتجارة. بل إن ثمة حاجة للأخذ بنهج مشترك إزاء تطوير البنى التحتية يشمل: ١٠ البنى التحتية الريفية والصلوات القائمة على مستوى المناطق بين الأرياف والبلدات الصغيرة؛ و٢٠ البنى التحتية الوطنية الكبيرة (مثل الطرق الرئيسية، وخطوط النقل، ومرافق الموانئ)؛ و٣٠ البنى التحتية الإقليمية عبر الحدود. ولزيادة الاستثمار العام في المجال الأول أهميتها بالنسبة لنمو الإنتاجية الزراعية وتنمية اقتصاد سوقي في المناطق الريفية، فضلاً عن خلق فرص عمل في القطاع الزراعي في المناطق الريفية. ولزيادة الاستثمار العام في المجال الثاني أهميتها بالنسبة للتنوع والتغيير الهيكلي، ولاندماج في التجارة الدولية. أما زيادة الاستثمار العام في المجال الثالث فمهمة بالنسبة لاندماج الإقليمي.

وينبغي بذل جهود خاصة لتعزيز عملية الكهرباء ولسد "فجوة الكهرباء" بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى. فمعظم التكنولوجيات الحديثة تحتاج إلى الكهرباء، والمستويات الحالية المنخفضة للوصول إلى إمدادات الكهرباء تزيد من التكاليف التي تتحملها المزارع وتحدّ من الأموال المتاحة لها لأغراض الاستثمار، وهي تُشكّل مصدراً أساسياً لعدم التقارب التكنولوجي بين أقل البلدان نمواً وبقية العالم، وهو ما يعوقّ حيازة التكنولوجيات. كما أن هذا التقرير يُبين أن الوصول إلى إمدادات الكهرباء يؤثر في تكوين الصادرات في البلدان النامية، وأن الفوارق في درجة التنوع في اتجاه الصادرات المصنّعة تتصل جزئياً بدرجة الكهرباء.

### جوانب الضعف المؤسسي

ثمة تشديد متزايد على أهمية المؤسسات بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولكن التركيز الرئيسي ينصبّ على قدرات الدولة والحكم الرشيد. فمن الواضح أن قدرات الدولة تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للصياغة والتنفيذ الفعالين للسياسات العامة، والحكم الرشيد هو أمر ضروري بالتأكيد. إلا أن هناك حاجة مماثلة للتركيز على طبيعة القطاع الخاص والمؤسسات التي يتم في إطارها تنظيم المشاريع. ومن هذا المنظور، يُبيّن التقرير أن معظم أقل البلدان نمواً تُعاني من جوانب ضعف مؤسسي خطيرة فيما يتعلق بشركاتها ونظمها المالية ونظم معارفها.

وأول هذه الجوانب هو أن توزيع حجم المؤسسات في أقل البلدان نمواً يتسم عموماً بما يُسمى "الوسط المفقود" حيث يوجد الكثير من المؤسسات غير الرسمية البالغة الصغر جنباً إلى جنب مع عدد قليل من الشركات الكبيرة وحيث تتسم تنمية مشاريع القطاع الرسمي الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة الشركات المحلية المتوسطة الحجم، بحالة من الضعف. وهناك روابط ضعيفة بين الشركات الكبيرة وغيرها من المشاريع، مما يؤدي إلى توقّف "دورة حياة" هذه المشاريع. وقليلة هي المؤسسات غير الرسمية البالغة الصغر التي تتحول إلى مؤسسات للقطاع الرسمي. ويُضاف إلى ذلك أن الشركات الصغيرة كثيراً ما تكون غير قادرة على النمو حتى ولو كانت كفؤة. كما أن هناك اختلافاً واسعاً في أداء الشركات رغم أنه كثيراً ما يتبين أن الشركات الكبيرة تترع لأن تكون أكثر إنتاجية من الشركات الصغيرة فيما يتعلق بمعظم مؤشرات الإنتاجية.

والجانب الثاني، وهو يتصل على نحو وثيق بظاهرة "الوسط المفقود"، هو أن النظم المالية المحلية وكذلك نظم المعرفة المحلية هي نظم ازدواجية. فالأسواق المالية تشتمل على جزء غير رسمي (بما في ذلك الصفقات بين الأصدقاء والأقارب أو الترتيبات التي تُعقد بين مجموعات صغيرة، فضلاً عن المعاملات التي يقوم بها مقرضو الأموال والتجار والمالكون)، فضلاً عن المصارف الرسمية. وتشتمل نظم المعرفة المحلية على نظم معرفة حديثة إلى جانب نظم معرفة تقليدية. وتعمل ضمن هذه النظم المختلفة أنواع مختلفة من المؤسسات.

والجانب الثالث هو أن لدى النظم المالية المحلية احتياطات سائلة ضخمة ولكن الائتمانات المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هي أدنى ثلاث مرات مما هي عليه في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (١٥ في المائة

مقابل ٦٠ في المائة). كما أن هذه الائتمانات قد انخفضت في أعقاب التحرير المالي الذي حدث في العديد من أقل البلدان نمواً، وبخاصة في البلدان الأفريقية منها. وخلال الفترة نفسها، تزايدت هوامش الفرق في سعر الفائدة في أقل البلدان نمواً، كما أن مستوى سك النقود (التسييل) قد انخفض فعلياً في البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نمواً. وقد أخفقت عملية التحرير المالي في تشجيع الاستثمار الإنتاجي حسبما يتجلى في ضعف مستوى الائتمانات المقدمة إلى القطاع الخاص وإلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة. وتواجه المصارف قيوداً ترجع جزئياً إلى ضعف قدرة منظمي المشاريع المحليين على صياغة خطط أعمال مقبولة وإلى ضعف إنفاذ العقود. إلا أنه من الواضح في الوقت نفسه أن المصارف شديدة الحرص على تجنب المخاطر، وهي تفضل أن تُمارس نشاطها في مجال السندات الحكومية الآمن جداً.

والجانب الرابع هو أن تُظم المعرفة الحديثة تنسم بأهمية حيوية بالنسبة لزيادة القدرة التنافسية على المستوى الدولي ولكنها تُظم مجزأة. فالمبدعون المتخصصون الذين يخلقون المعرفة، مثل مؤسسات البحوث، لا يستجيبون لطلبات المستخدمين. كما أن الأدلة المتعلقة باستخدام المعايير الدولية ضمن أقل البلدان نمواً تُشير أيضاً إلى أن هناك مشكلة محدّدة تتمثل في مدى التوجّه الخارجي لُنظم المعرفة المحلية وقدرتها على مجارة المعايير الدولية المتزايدة باستمرار.

وتتوقف تنمية القدرات الإنتاجية على مدى قدرة الاقتصاد على إنشاء مشاريع تميل بدرجة عالية نحو الاستثمار والتعلّم والابتكار. ومن المؤكد أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أهميتها لأنها تترع إلى استخدام المدخلات المحلية وبالتالي فإنها تُمثل الوسيط الذي يربط بين أنشطة القطاع الأولي والأنشطة الصناعية. كما أنها توفر فرص عمل للسكان المحليين. ولكن التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تركيزاً حصرياً يستند إلى النظر إلى عملية التنمية نظرة جامدة. فمن منظور الكفاءة الدينامية، تُعتبر الشركات الكبيرة مهياً على نحو أفضل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق معدلات أعلى من تراكم رأس المال والابتكار ووفورات الحجم وما يقترن بذلك من آثار على التعلّم. ويُعتبر تعزيز الروابط بين الشركات الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تدبيراً هاماً في جانب الطلب من أجل تكملة التدابير المتخذة في جانب العرض لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن هذه الروابط بين الشركات أن تُيسر أيضاً نقل المعارف والتكنولوجيا والارتقاء التكنولوجي. وهذا يدل

على الحاجة إلى إطار بديل للسياسات العامة يقوم على أساس دعم نمو الشركات وتوسّعها، وتعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة، وتطوير علاقات التعاقد من الباطن، وتشجيع تجميع الشركات وتكتلاتها المكانية.

وينبغي أن تكون إزالة الاختناقات في تمويل القطاع الخاص أولوية من أهم الأولويات بالنسبة للمسؤولين عن رسم السياسات العامة في أقل البلدان نمواً. فبدون وصول القطاع الخاص إلى رأس المال لا يمكن تحقيق إمكانات تنمية القدرات الإنتاجية.

وإن أهمية تحسين النظم المالية في أقل البلدان نمواً هي مسألة معترف بها بالفعل على نطاق واسع. إلا أن هناك حاجة ملحة لتحديد مصادر جديدة للتمويل، ويمكن استخلاص العبر من أنجح التجارب في البلدان ذات النظم المالية الأعمق والأكثر استجابةً لاحتياجات القطاع الخاص. وتدلل التجربة التاريخية على أن للنظام القائم على المصارف أهميته على مستويات التنمية المتدنية. والمؤسسات المالية الممكنة تشمل:

- مخططات ضمانات القروض بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تيسير الوصول إلى الائتمانات المصرفية من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الكبيرة التي تستثمر في مجال التغيير التقني؛
- مصارف التنمية العامة، ولا سيما من أجل توفير التمويل الطويل الأجل؛
- الإقراض على امتداد السلسلة القيمة حيث يتم تنسيق القروض المقدمة إلى المؤسسات على امتداد سلسلة القيمة؛
- مؤسسات التمويل الابتكاري الذي يستند إلى السوق.

وتتسم نظم المعرفة بنفس القدر من الأهمية التي تتسم بها النظم المالية في تنمية القدرات الإنتاجية. ولذلك فإن تحسين نظم المعرفة المحلية ينبغي أن يُكمل الجهود الرامية إلى تحسين النظم المالية المحلية. وهذا لا ينطوي على مجرد إنشاء هيئات خاصة موجهة نحو خلق المعارف التي يمكن أن تُستخدم في الإنتاج (مثل مراكز البحوث)، بل إنه ينطوي أيضاً على إنشاء مؤسسات لإقامة الجسور مع المستخدمين وتعزيز الروابط فيما بينهم. وبالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً، تتمثل أهم ثلاثة مصادر لبناء قاعدة المعارف في

التعليم، والواردات من التكنولوجيا الأجنبية (من خلال التراخيص الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومشاريع الإنجاز الكلي ("تسليم المفتاح") والواردات من السلع الرأسمالية)، و"حراك" الموظفين التقنيين المتمرسين. وهذه أمور أكثر أهمية من السعي إلى الارتقاء بأنشطة البحث والتطوير الأساسية. فالاستثمار في التعليم على جميع مستوياته، وبخاصة في مجال المهارات التقنية وتعزيز القدرات التكنولوجية، يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى المستويات الحالية المتدنية للتعليم المدرسي في معظم أقل البلدان نمواً. كما أن ضعف الموارد البشرية يجعل من استيعاب التكنولوجيا أمراً صعباً ويبطئ عملية اللحاق بركب التطور التكنولوجي.

وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى وضع استراتيجيات وطنية متماسكة ومتقنة التصميم للتعلم التكنولوجي من أجل زيادة إمكانية الحصول على التكنولوجيا وتحسين فعالية التكنولوجيا المستوردة، والاستفادة من إقامة الروابط بالمعارف العالمية. وهناك فرص كبيرة متاحة للمزج بين المعارف الحديثة والمعارف التقليدية في مجالي الصحة والزراعة.

### قيود الطلب

لا يمكن تحقيق تنمية القدرات الإنتاجية دون التصدي للقيود القائمة في جانب الطلب فضلاً عن القيود القائمة في جانب العرض. ولكن هناك بوجه عام إغفالاً لأهمية الطلب كمصدر للنمو. فالسياسات، وبخاصة تلك المتعلقة بتدفقات المعونة الواردة، التي تسعى إلى "هندسة" بنية محددة في جانب العرض بالنسبة للقدرات الإنتاجية الضعيفة لأقل البلدان نمواً، دون إيلاء الاهتمام الواجب لديناميات الطلب، يُرجَّح أن تبوء بالفشل. فالتنمية الشاملة والحد من الفقر يتطلبان الأخذ باستراتيجية إنمائية تولي الاهتمام الواجب لديناميات الطلب المحلي فضلاً عن ديناميات الأسواق الخارجية.

وتبين الأدلة المتاحة فيما يتصل بعينة صغيرة ولكن متفاوتة من أقل البلدان نمواً أن توسع الطلب المحلي قد أسهم المساهمة الأكبر في نموها الاقتصادي. وبالنظر إلى أن الطلب المحلي يشكل مصدراً كبيراً من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي، فإن ضعف نموه يشكل قيوداً رئيسياً يحد من تنمية القدرات الإنتاجية في معظم أقل البلدان نمواً. والطلب المحلي البطيء الذي يرتبط بالفقر "المعمَّم" والمستمر يشكل أحد النواقص الرئيسية التي تشوب مناخ الاستثمار في أقل البلدان نمواً.

وبالنظر إلى أن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي العمالة مرتفعة في معظم أقل البلدان نمواً، فإن اتجاهات الطلب المحلي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحدث في القطاع الزراعي وكذلك بطبيعة الروابط بين الزراعة وبقية الاقتصاد. وفي هذا الصدد، تشكل آثار ارتباط النمو الزراعي بالطلب آلية هامة لتحقيق النمو والحد من الفقر. ففي بنغلاديش، يمكن ملاحظة وجود "حلقة إيجابية" تؤدي فيها محفزات الطلب الناشئة عن النمو الزراعي إلى خلق الاستثمارات والمشاريع القائمة على روح المبادرة وفرص العمل في الأنشطة غير الزراعية، وبخاصة أنشطة إنتاج السلع والخدمات غير القابلة للتداول التجاري. وهذه "الحلقة الإيجابية" يُحتمل أن تكون قائمة في العديد من أقل البلدان نمواً وهي تدخل في صلب الجهود الرامية إلى إرساء عملية تنمية أكثر شمولاً تدعم الحد من الفقر على نحو مستدام. وبدون توفر محفزات الطلب المحلي على السلع والخدمات غير القابلة للتداول التجاري، يصعب تصور حدوث استيعاب منتج للعمالة خارج قطاع الزراعة. غير أن فعالية دينامية الارتباط هذه تتوقف على توزيع الدخل.

وعلى الرغم من أن الطلب المحلي يُسهم مساهمة بالغة الأهمية في النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، فإن للصادرات أهميتها أيضاً. وهناك أسباب مختلفة لذلك في جانب العرض. ولكن الصادرات مهمة أيضاً لأن وضع ميزان المدفوعات يُقيد النمو الاقتصادي والاستغلال الكامل للقدرات الإنتاجية. ولكل مكون من مكونات الطلب محتوى من الواردات الضرورية لمواصلة الأنشطة الاقتصادية الجارية وتوسيعها. والبلدان تحتاج إلى العملات الأجنبية من أجل دفع تكاليف هذه الواردات. ويبين تحليل لأقل البلدان نمواً ضمن هذا الإطار أن نمو الصادرات قد أسهم مساهمة إيجابية. ولكن مساهمته في تخفيف حدة القيود الناشئة عن وضع ميزان المدفوعات قد تقلصت على نحو خطير نتيجة لتراجع معدلات التبادل التجاري والانخفاض في قيمة العملة. ومن الواضح أيضاً أن التدفقات الرأسمالية والتحويلات المالية الواردة قد أدت دوراً هاماً في أقل البلدان نمواً في التخفيف من حدة القيود الناشئة عن وضع ميزان المدفوعات.

وهذا يعني أن الارتقاء بهيكل الصادرات في أقل البلدان نمواً ينبغي أن يكون من الأولويات. وثمة مجال هنا للأخذ بالأشكال الجديدة للسياسة الصناعية التي وُضعت مؤخراً في البلدان المتقدمة، بالاستناد إلى نموذج مختلط قائم على السوق، على أن تعمل المشاريع الخاصة والحكومة معاً على نحو وثيق من أجل خلق أوجه تكامل استراتيجي

